

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٢٨

الاثنين، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيديورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد بنعبّو
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد أولاندا
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد باربرا وودورد
	النرويج	السيدة سيد
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دو لورينتس

جدول الأعمال

إحاطات رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال

إحاطات رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات يقدمها رؤساء هيئات مجلس الأمن الفرعية المنتهية ولايتهم وفقا لسنة اتخاذ قرارات المجلس ذات الصلة: سعادة السفير طارق الأدب، الممثل الدائم لتونس، ورئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)؛ وسعادة السفيرة روندا كنغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ورئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)؛ وسعادة السفير سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) بشأن العراق، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان؛ وشخصي، بصفتي الممثل الدائم للنيجر ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وسعادة السفير هاي أنه فام، نائب الممثل الدائم لفييت نام، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفير الأدب.

السيد الأدب (تونس): سأقدم تقرير رئاسة تونس للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

تولت تونس، خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، رئاسة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع للمجلس، الذي أنشئ عملا بقرار المجلس الوارد في بيان رئيسه (S/PRST/2001/3) الصادر عن الجلسة ٤٢٧٠ التي عقدت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ من أجل إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات في مختلف المراحل التي تمر بها أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ورغم تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ على عمل المجلس خلال سنة ٢٠٢٠، تمكن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام من استئناف نشاطه باعتبار أهمية عمليات حفظ السلام التي كانت من بين المجالات التي طالتها تأثيرات الجائحة، والتي يمثل الحفاظ عليها وتعزيزها أولوية في ظل الظروف الاستثنائية التي سادت في العالم، ولا سيما مناطق النزاع.

وفي هذا السياق عقد الفريق اجتماعا عن بُعد يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ حول مسألة "المراحل الانتقالية واستراتيجيات الخروج في عمليات حفظ السلام: تقييم الوضع الراهن والتطلع إلى المستقبل"، وهي من المسائل ذات الأهمية القصوى في سياق ما تشهده مسارات تحقيق السلام وبنائه في عدد من المناطق، وضرورة الحفاظ على ما يتم تحقيقه أثناء عمليات حفظ السلام والانتقال إلى المراحل التالية من دون حدوث انتكاسات تؤدي إلى تدهور الأوضاع أو اندلاع النزاعات مجددا، وكذلك من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق السلام الدائم في الدول التي شهدت نزاعات وأزمات من خلال دعم عمليات التسوية السياسية وتأمين حماية المدنيين، بصفة خاصة.

واستمع الأعضاء لإحاطتين قدمتهما السيدة رانيا دقش - كمارا، رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات في شعبة السياسات والتقييم والتدريب التابعة لإدارة عمليات السلام، والسيدة أنيتا كوكوي غبيهو، نائبة الممثل الخاص للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، آنذاك، (يوناميد). وتم التأكيد خلال الاجتماع على أن مراحل الانتقال تمثل أكثر الفترات دقة التي يمكن خلالها استدامة

الاستثمار في بناء السلام والحفاظ عليه أو فقدانه بعد انتهاء مهمة بعثات الأمم المتحدة، في حين غالبا ما تبقى التحديات الهامة التي تواجه السلام الدائم من دون معالجة.

وأجمعت المناقشات على أن عمليات الانتقال في مهام بعثات الأمم المتحدة لا تتعلق فقط بمغادرة تلك البعثات بعد انتهاء مهامها، بل هي عملية إعادة تشكيل عام وإعادة تنظيم استراتيجي لوجود الأمم المتحدة للحفاظ على ما تحقق والبناء عليه. ومن هذا المنطلق وضع الأمين العام عمليات الانتقال واستراتيجية خروج بعثات الأمم المتحدة للسلام على رأس الأولويات.

كما عقد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام اجتماعين خلال سنة ٢٠٢١. الأول في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢١، خصص للنظر في موضوع تنفيذ القرار ٢٥١٨ (٢٠٢٠)، بشأن سلامة وأمن حفظة السلام. وقدم اللواء جاي مينون، مدير مكتب الأمم المتحدة للشراكات الاستراتيجية لحفظ السلام؛ والدكتور برنهارد لينارتز، القائم بأعمال مدير شعبة إدارة الرعاية الصحية والسلامة والصحة المهنية؛ والسيد أنتوني أميدون، مدير قسم دعم العمليات في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إحاطات حول مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع الذي ما فتئت أهميته تتزايد في ظل تفاقم التحديات والمخاطر التي باتت تهدد حفظة السلام في العديد من مناطق النزاع وارتفاع أعداد الوفيات بين صفوف قوات عمليات حفظ السلام وارتفاع وتيرة استهدافهم من قبل التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة. وتم التطرق إلى مبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام" التي تهدف إلى إعادة تركيز عمليات حفظ السلام على الولايات المحددة والتمتع بالقوة والأمان وحشد الدعم للحلول السياسية وتجهيز القوات وتدريبها بشكل أفضل.

وأشار الاجتماع كذلك إلى أن موضوع أمن وسلامة حفظة السلام حظي باهتمام وزخم كبيرين بعد صدور تقرير سانتوس كروز في ٢٠١٧، بعنوان "تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة"، وفي الوثيقة "مبادرة العمل من أجل السلام" و "المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام". وقد حدد تقرير سانتوس كروز أعمال العنف كنتيجة للتهديدات الأمنية التي تنجم عن الصراع المسلح والإرهاب والاضطرابات المدنية العنيفة والجريمة.

وتتناول السلامة المخاطر الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان، والتي قد تسبب المرض أو الإصابة أو الوفاة. وأكدت المداخلات على ضرورة الامتثال لأعلى معايير السلامة وتعزيز قدرات حفظة السلام المنتشرين في البعثات. كما ركزت على أهمية التكوين الجيد والتدريب المناسب، مع إيلاء اهتمام خاص للتجهيزات لدعم متطلبات الولاية مع ضمان الحفاظ على سلامة وأمن أفراد البعثات.

وتطرق النقاش كذلك إلى الهياكل الأساسية الوقائية والرعاية الطبية والاتصالات والوعي بالأوضاع وعناصر التمكين ومنصات التنقل والمعدات المؤمنة من الأعطال والتدريب الفعال قبل النشر والمهارات التكنولوجية وتوفر المرونة والاستجابة الذكية التي تمكن الأمم المتحدة من حفظ السلام. وطالب المشاركون ببذل جهد جماعي للتصدي للتحديات الراهنة مع الحفاظ على اليقظة إزاء التهديدات الناشئة من أجل حماية حفظة السلام، الذين يواجهون مخاطر كبيرة في خدمة الأمن والسلم الدوليين.

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أجدد الإعراب عن التقدير لجهود جميع النساء والرجال الذين يسهمون في جعل العالم أكثر أمانا وسلاما. كما استذكر بخشوع الأرواح الزكية التي سقطت في ميدان الشرف دفاعا عن السلام.

وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، خصص الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام اجتماعه للنظر في موضوع دعم شرطة الأمم المتحدة وتعزيز الدور الذي تضطلع به في بعثات حفظ السلام وبناء السلام، تحت عنوان تثمين الأثر الإيجابي لشرطة الأمم المتحدة على الشرطة العالمية. وقدم مستشار شرطة الأمم المتحدة، لويس كاريلو، إحاطة استعرض فيها أهم إنجازات شرطة الأمم المتحدة في عدد من البعثات، والتوجهات الجديدة لتأمين بناء الثقة مع السكان المحليين وتيسير المساعدة الإنسانية وردع النشاط الإجرامي ومنع أو وقف

انتهاكات حقوق الإنسان. وبين أن شرطة الأمم المتحدة تكرس التنوع والخبرات المتراكمة في مبادئ وممارسات الشرطة العالمية وتجسد قيم ميثاق الأمم المتحدة، ولها تأثير إيجابي في المجتمعات التي تعمل فيها كعامل للتغيير، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحماية الفئات المهمشة وتمكينها. وقد أكدت مداخلات الدول الأعضاء على ضرورة توفير الدعم لشرطة الأمم المتحدة بالنظر إلى اتساع مجهوداتها، كإدارة النظام العام والدوريات والشرطة القريبة من المجتمع والحفاظ على وجود متواصل في البيئات الهشة لضمان الحماية المستمرة للمدنيين ومساعدة الدول الأعضاء على تطوير شرطة وطنية مسؤولة.

وفي ظل الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها العالم اليوم وتزايد التحديات والمخاطر التي تواجهها بعثات الأمم المتحدة لتحقيق السلام، تتأكد الحاجة الملحة إلى مواصلة تضافر الجهود من أجل تحفيز العمل الجماعي لجميع أصحاب المصلحة في مجال حفظ السلام لتنفيذ التوصيات الواردة في خطة الأمين العام "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام" و "المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام" وتحسين أداء البعثات وظروف ووسائل تنفيذ ولاياتها وتوفير الحماية اللازمة لحفظة السلام، مع ضمان الحفاظ على ما يتم تحقيقه خلال مختلف مراحل حفظ السلام وبنائه، لا سيما الالتزام بتعزيز الحلول السياسية للنزاعات وتعميق الأثر السياسي لحفظ السلام وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والالتزام بدعم الأداء والمساءلة وتعزيز الشراكات.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير الأدب على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة كنغ.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد تشرفت خلال العامين الماضيين برئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وأرحب بهذه الفرصة لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن أنشطة اللجنة خلال هذه الفترة.

قبل أن أبدأ، أود أن أعرب عن امتناني لشعبة شؤون مجلس الأمن، التي دأبت على تقديم الدعم لي بصفتي رئيسة اللجنة وكذلك للجنة بأكملها. كما أعرب عن تقديري لفريق الخبراء، الذي تعاونا معه بشكل إيجابي.

على مدى العامين الماضيين، اجتمعت اللجنة ثماني مرات، سواء عبر التداول بالفيديو أو بالحضور الشخصي، لتلقي إحاطات من فريق الخبراء عقب تقديم تقارير تطورات منتصف المدة والتقارير النهائية وللنظر في التوصيات المنبثقة عن تلك التقارير. وفي هذا الصدد، وافقت اللجنة على إجراءات المتابعة فيما يتعلق بما مجموعه ١١ توصية منبثقة عن مختلف التقارير المقدمة من فريق الخبراء. وعقدت اللجنة أيضا اجتماعات غير رسمية غير رسمية لتلقي إحاطة من السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وستجتمع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر لتلقي إحاطة شفوية لأول مرة من السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، عملا بتوصية وردت في تقرير مستجدات منتصف المدة المقدم من فريق الخبراء إلى اللجنة.

وخلال فترة رئاستي، نظرت اللجنة في ثلاث بلاغات استندت إلى بند الإعفاء لأغراض إنسانية أو لأغراض أخرى، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠). كما قامت اللجنة باستكمال مبادئها التوجيهية لتجسد القرارين ٢٥١١ (٢٠٢٠) و ٢٥٦٤ (٢٠٢١). وقد أنجزت تلك العملية في تشرين الأول/أكتوبر، ونشرت المبادئ التوجيهية منذ ذلك الحين على موقع اللجنة على الإنترنت. إضافة إلى ذلك، أضافت اللجنة أربعة أفراد إلى قائمة الجزاءات – أحدهم مدرج وفقا للقرار ٢٥٦٤ (٢٠٢١) لارتكاب أفعال مختلفة، تنطوي على عنف جنسي، وثلاثة أفراد أُضيفوا إلى القائمة لأول مرة، عملاً بقرار اتخذته اللجنة.

وفي هذا العام، عقب طلب الدعم الذي قدمه فريق الخبراء، اقترحت إمكانية زيارة الرئيسة إلى المنطقة. وقد قدم اقتراحي على أساس أن المشاركة مع أصحاب المصلحة في الميدان سيفضي إلى تعزيز عمل اللجنة، لا سيما في دعم فريق الخبراء. وكانت الزيارة إلى المنطقة ستكون فرصة لإذكاء الوعي بالغرض من تدابير الجزاءات

المتعلقة باليمن ونطاقها، وكانت ستتيح للجنة تلقي معلومات مباشرة عن تنفيذ تدابير الجزاءات المتعلقة باليمن وأثرها. على الرغم من تعميم اللجنة للاختصاصات ونظرها فيها، لم نتمكن من القيام بالزيارة نتيجة للقيود المستمرة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في بعض البلدان التي خططنا لزيارتها. بيد أنني أعتقد أن الرئيس القادم يجب أن ينظر في تنفيذ تلك المبادرة في المستقبل، عندما تسمح الحالة بذلك.

وكان لي أيضا شرف رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى وهي أولوية عليا أخرى بالنسبة لي. وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن تقديري لشعبة شؤون مجلس الأمن على دعمها ومساعدتها المستمرين على مدى العامين الماضيين.

وقد وفر المعتكف المشترك الذي عقد في سانت فنسنت وجزر غرينادين في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، برئاسة الكويت، الإطار التوجيهي لرئاستي - أي التنفيذ العملي المنحى. وتحقيقا لذلك الهدف، كان تركيزي في الفريق العامل غير الرسمي هو استكشاف سبل ملموسة لضمان تنفيذ المذكرة الرئاسية ٥٠٧ واعتماد الملاحظات اللاحقة. وفي عام ٢٠٢١، أعدت ١١ رئاسة من بين ١٢ تلك الالتزامات.

وعلى الرغم من مرحلة الاضطرابات التي سببتها جائحة كوفيد-١٩، عقد الفريق العامل ١٣ جلسة رسمية وحافظ على تركيزه على التنفيذ. وتضمن جدول الأعمال بندا دائما بعنوان "تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507): تأملات من الرئاسات السابقة ومقترحات للعمل في المستقبل"، مما أتاح للرئاسات الأخيرة التفكير في أساليب العمل خلال أشهر ولايتها، بما في ذلك جهودها نحو تأمين تنفيذ المذكرة المذكورة والمذكرات المعتمدة لاحقًا. وكان القصد منه أيضًا أن يكون فرصة لاستكشاف الأحكام التي تم التغاضي عنها في المذكرة الرئاسية S/507/2017 والمذكرات الرئاسية الأخرى حتى نتمكن من الاستفادة منها بشكل أفضل، وبالتالي المساهمة في الفعالية العامة لمجلس الأمن.

وفي تموز/يوليه ٢٠٢١، وبعد أسابيع من المفاوضات، اعتمد الفريق العامل غير الرسمي أربع مذكرات رئاسية. وكان الهدف من المذكرة الرئاسية S/2021/645 تعزيز معرفة الأعضاء الجدد بأساليب عمل مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، ودعوة الأمانة العامة إلى اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك عن طريق الاحتفاظ بسجل لفرص التدريب المتاحة. وأكدت المذكرة الرئاسية S/2021/646 على دور الذين ينسقون الأنشطة الشهرية للبعثات المعنية في المجلس في ضمان التنفيذ. وأقرت المذكرة الرئاسية S/2021/647 بالدور الهام الذي يقوم به رئيس مجلس الأمن في تأمين التنفيذ ودعت الرئاسات إلى النظر في إعداد التزامات شهرية مكتوبة. وختاما، كانت المذكرة الرئاسية S/2021/648 إعلانا عن التزام مجلس الأمن بإعطاء الأولوية لتعدد اللغات في جميع الأوقات. وبينما قدمت عددًا من مسودات المذكرات الأخرى للنظر فيها، بما في ذلك المتعلقة بالقائمين على الصياغة، ومذكرة ركزت على ضرورة أن يكفل مجلس الأمن، في جميع الأوقات، قدرته على العمل باستمرار وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، فإن هذه المذكرات لم تحصل بعد على توافق في الآراء. لكن هناك رغبة في المشاركة بشأن بعض هذه المسائل، وسنواصل السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء خلال الأسابيع المتبقية من عملنا في مجلس الأمن.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء لجنة القرار ٢١٤٠ والفريق العامل غير الرسمي على مشاركتهم وتعاونهم المثمر بشأن مختلف المسائل على مدى العامين الماضيين. وأتمنى النجاح للرؤساء الجدد لهذه الهيئات الفرعية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفيرة كنغ على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن مرة أخرى للسفير الأدب، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، بشأن غينيا - بيساو حتى يتمكن من إكمال إحاطته إلى المجلس.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان لي شرف وامتياز قيادة الرئاسة التونسية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب خلال العامين الماضيين. وأرحب بهذه الفرصة لأطلع أعضاء المجلس وزملائي في اللجان الأخرى على أفكاري وملاحظاتي.

إن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد تفاقم هذا التهديد إلى حد كبير بسبب تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وما زلنا نواجه تحديات كبيرة في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك تكيف الجماعات الإرهابية مع تدابير مكافحة الإرهاب للدول الأعضاء، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية، وإدارة الحدود وأمن الطيران المدني، وحماية البنية التحتية والأهداف الهشة، والتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بالإضافة إلى استمرار ظهور اتجاهات جديدة، بما في ذلك الأساليب الجديدة لتمويل الإرهاب وتفاقم الإرهاب بدافع كره الأجانب والعنصرية وأشكال أخرى من التعصب. وكثيرا ما تتفاقم هذه التهديدات في السياقات الهشة، ولا سيما خلال النزاعات المسلحة الطويلة الأمد والجديدة.

لقد وقفت لجنة مكافحة الإرهاب، منذ إنشائها، في طليعة الجهود المبذولة لمواجهة تلك التهديدات. وكانت تونس عضوا في مجلس الأمن في عام ٢٠٠١ وشاركت بنشاط في اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء اللجنة. لقد كان من دواعي سرورنا أن نحتفل، خلال رئاستنا في وقت سابق من هذا العام، بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة. وقد أطلقنا هذه العملية التذكارية في كانون الثاني/يناير بعقد مناقشة وزارية (انظر S/2021/48) وإصدار بيان رئاسي (S/PRST/2021/1). وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة اجتماعا خاصا بشأن هذا الموضوع واعتمدت وثيقة ختامية حددت التهديدات والاتجاهات والتحديات الجديدة، والتدابير التي يتعين اتخاذها، وسُبل المضي قدما.

وقد واصلت لجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من المديرية التنفيذية للجنة، تنفيذ ولايتها، التي ورد وصفها في أكثر من عشرين قرارا. وتكفي بعض الحقائق والأرقام للإشارة إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة. فعلى مدى العامين الماضيين، قامت المديرية التنفيذية للجنة، بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، بإجراء ١٥ زيارة تقييم قطرية. واعتمدت اللجنة طرائق الزيارات المختلطة، مما سمح لنا بمواصلة زيارات التقييم أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد - ١٩). وتم إطلاق أداتين معززتين للاستعراض والتقييم - هما الدراسة الاستقصائية الإلكترونية المفصلة عن التنفيذ، والاستعراض العام المنقح لتقييم التنفيذ - لكفالة استمرار الدقة والاتساق والشفافية والتكافؤ في الاستعراض المستندي والتقييم وللمساعدة في إجراء التحليل الكمي والنوعي.

وقد أبدت ٢٣ دولة من الدول الأعضاء موافقتها على إصدار تقارير زياراتها بصورة كاملة أو جزئية، ونشر ٧٠٥ احتياجات محددة من المساعدة التقنية على بوابة اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، لكي يستخدمها شركاء الأمم المتحدة في التنفيذ. ودُعي مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إلى تقديم إحاطات إلى لجنة مكافحة الإرهاب مرتين في السنة، وحضور الإحاطات التي تقدمها المديرية التنفيذية للجنة إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن نتائج زيارات التقييم القطري، بصفة مراقب. وقد تم تحديث ورقات السياسات العامة والمبادئ التوجيهية، بما في ذلك وثيقة وإجراءات إطار عمل الزيارات التي قامت بها اللجنة، فضلا عن الدليل التقني لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وقد اعتمدت اللجنة الدراسات الاستقصائية العالمية عن تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وأصدرتها باعتبارها من وثائق للمجلس. وعقدت لجنة مكافحة الإرهاب ١٣ إحاطة ومناسبة مفتوحة وخاصة بشأن مواضيع إقليمية ومواضيعية لمعالجة مصالح الدول وشواغلها في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي الواقع، لقد تحقق الكثير. ولكن ما زال يتعين القيام بالمزيد. وبعد سنتين من رئاسة اللجنة في ظل ظروف استثنائية، أود أن أبدي الملاحظات والمقترحات التالية. أولا، يجب أن نواصل وضع مكافحة

الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، على رأس جدول أعمال السلام والأمن الدوليين. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة نظرا للتهديدات والتحديات الإضافية التي تطرحها جائحة كوفيد-١٩.

ثانيا، لمواجهة تطور التهديد الإرهابي العالمي، من الضروري أن نواصل تكييف نهجنا وتعزيز تعاوننا. وأحد الدروس الرئيسية المستفادة خلال رئاستنا هو أنه، مع إبداء الإرادة السياسية اللازمة، يمكننا دائما إيجاد الحلول. وتشكل إجراءات اللجنة وأساليب عملها أدوات أساسية لكفالة الاتساق والشفافية والإنصاف. ومع ذلك، تمكنت اللجنة من التوصل إلى سبل مبتكرة تسمح لها بالعمل بشكل مستمر، مع زيادة القيمة المضافة في بعض الأحيان. وهذا استنتاج حسن التوقيت نظرا لتجديد ولاية المديرية التنفيذية، حيث يمكننا أن ندرس ما نجح حتى الآن وما الذي يمكننا أن نفعله على نحو أفضل. وهذه العملية ليست سهلة، ولكنها عملية ضرورية، إذا كان هدفنا الرئيسي هو التصدي الموحد والفعال والمنسق من جانب الأمم المتحدة للإرهاب.

ثالثا، يجب أن نفعّل دور لجنة مكافحة الإرهاب على أكمل وجه بوصفها هيئة فرعية رئيسية للمجلس من أجل ضمان التنفيذ الفعال لقرارات المجلس ذات الصلة. وفي هذا الصدد، لم يواجه عمل اللجنة تحديا من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) فحسب، بل عانى أيضا من أثر تدابير التقشف التي نفذتها الأمم المتحدة. وفي مناسبات متعددة، لم تتمكن اللجنة من عقد اجتماعاتها بسبب نقص الموارد، حتى في غياب جلسة رسمية موازية للمجلس، مما أثر على التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وفي حين أن حسن إدارة موارد الأمم المتحدة يجب أن يكون أولوية، فإنه لا يمكن أن يأتي على حساب العمل الفعال والمجدي لمجلس الأمن. وأدعو أعضاء المجلس والأمانة العامة إلى العمل معا بشكل وثيق لإيجاد حلول توفر التوازن الصحيح في هذا الصدد.

رابعا، يجب أن نحدد السبل والوسائل الفعالة لتحقيق النتائج المتوخاة من خلال تيسير تقديم المساعدة التقنية المستهدفة لبناء القدرات وضمان إحداث تأثير على أرض الواقع. والنتيجة النهائية لا تقل أهمية عن العملية. وفي هذا الصدد، يجب أن تواصل اللجنة تعزيز شراكتها وتعاونها وتآزرها مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الدولية والإقليمية.

خامسا، يجب أن نواصل تعزيز الشفافية في أساليب عمل اللجنة وفي التوعية بها. وهناك حاجة إلى حوار أفضل بين لجنة مكافحة الإرهاب والدول التي تزورها، بما في ذلك الدول المتأخرة في تقديم التقارير أو التي لا تقدمها. وفي السياق نفسه، ينبغي أن تتاح فرص وصول أكبر لغير أعضاء اللجنة والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وتواصل لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، في جميع أنشطتهما، معالجة حقوق الإنسان والجوانب الجنسانية لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف. ويسعدني أن الرئاسة التونسية استطاعت أن تعزز نهجا متعدد التخصصات في مكافحة الإرهاب على مدى العامين الماضيين. وفي إطار هذه الجهود، ستنظم تونس في ١٦ كانون الأول/ديسمبر لقاء مفتوحا في نهاية فترة الرئاسة يكون بمثابة منبر للاستماع إلى مزيد من الآراء من المجتمع المدني وغيره من الشركاء في مكافحة الإرهاب بشأن عمل اللجنة. ويسرنا جدا أن ينضم الرئيس القادم للجنة إلى هذه المناقشات، وندعو رؤساء اللجان الأخرى إلى النظر في جعل المناقشات المماثلة ممارسة راسخة في المستقبل.

وأخيرا، يجب أن نواصل تشجيع الدول الأعضاء على تشاطر ما تحرزه من تقدم وتجاربها وتحدياتها واحتياجاتها الجديدة مع لجنة مكافحة الإرهاب بغية تعزيز فهم لجنة مكافحة الإرهاب لما تواجهه من تحديات وتعزيز قدرتها على تحديد الممارسات الفعالة والاحتياجات والدعم في مجال القدرات.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن تقدير تونس العميق لأعضاء اللجنة على مدى العامين الماضيين على إسهاماتهم القيمة ومرونتهم وشعورهم بالمسؤولية. ولولا جهودنا الموحدة لما أحرز أي تقدم. وأود أيضا أن أشكر الأمينة العامة المساعدة ميشيل كونينسكس،

المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريقها على دعمهم للجنة ورئيسها. وأود أن أشكر فريقي القدير على إدارته المهام اليومية لمكتب الرئيس، وأتمنى للرئيس القادم وأعضاء اللجنة القادمين كل النجاح في مداولاتهم المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير الأدب على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير يورغنسن.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تشرفت برئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) بشأن العراق، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لأعرض ملاحظاتي بشأن تلك الولاية.

أود أن أبدأ بلجنة ١٥١٨ المعنية بالعراق.

طوال العامين الماضيين، وبصفتي رئيسا للجنة، كنت ملتزما بدعم العراق في جهوده لاسترداد أصوله وإحراز تقدم فيما يتعلق بشطب الكيانات والأفراد من القائمة. فلقد واصلت اللجنة والبعثة الدائمة للعراق جهودهما الرامية إلى خفض عدد الكيانات المدرجة في القائمة، والحفاظ على الزخم الذي نشأ خلال فترة ولاية الرئيس السابق، وخفض عدد الكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات بنسبة أكثر من ٨٠ في المائة خلال السنتين الماضيتين.

هذا إنجاز ملحوظ. ونظرا للتعاون الوثيق مع البعثة الدائمة للعراق، شطبت اللجنة ٦٣ كيانا من القائمة، ولم يبق على قائمة الجزاءات سوى ١٣ كيانا. بالإضافة إلى ذلك، تم شطب خمسة أفراد من القائمة. وأشجع العراق على مواصلة تقديم الطلبات حتى يتسنى في أقرب وقت ممكن شطب الكيانات البالغ عددها ١٣ والأفراد البالغ عددهم ٨١ المتبقين في القائمة.

لقد ظلت مسألة استرداد الأصول المالية العراقية في الخارج على مدى العامين الماضيين مسألة هامة كما كانت في السابق. وأحث جميع البلدان التي توجد فيها الأصول المتبقية على التعاون مع العراق في استردادها وفقا للقرارات ذات الصلة. وآمل أن يستمر شطب الكيانات المتبقية من القائمة وأن يتسنى إنهاء نظام الجزاءات في المستقبل المنظور.

سأنتقل الآن إلى لجنة ١٥٩١ المعنية بالجزاءات المفروضة على السودان ثم أختتم ببعض الملاحظات العامة بشأن جميع اللجان.

قبل عامين قامت سلفتي السفيرة فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لبولندا، بتسليم رئاسة لجنة ١٥٩١ المتعلقة بالسودان، وكانت تشدد على أهمية الشفافية والإنصاف والمساءلة في عمل اللجنة. كما أنها أشارت إلى أن رئيس هذه اللجنة يتمتع باستقلالية وحرية عمل محدودتين، وذلك بالنظر إلى أن اللجنة تتوصل إلى جميع قراراتها بتوافق الآراء. واستمر ذلك خلال فترة ولايتي، وكانت الانقسامات السياسية داخل المجلس في حالات كثيرة تجعل من الصعب الاتفاق حتى على إجراءات بسيطة في اللجان. لقد كنت أهدف إلى البناء على العمل العظيم للرؤساء السابقين والدروس الكبيرة التي استخلصوها.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء بصفة خاصة على ثلاثة جوانب، أفتخر بها، وعلى توصيات ذات صلة.

أولا، من أجل تحسين الشفافية وجعل انخراط اللجنة مع المجلس أكثر جدوى، قدمت إلى المجلس إحاطات أكثر موضوعية كل ٩٠ يوما. وكثيرا ما استخدمنا تقارير فريق الخبراء، لأنها مورد قيم ليس للمجلس فحسب، بل وأيضا لعامة الجمهور. ونحن حتى الآن لجنة الجزاءات الوحيدة التي قدمت تقارير أكثر موضوعية باستخدام تقارير فريق الخبراء، ولكنني آمل أن يفتح تمهيدنا للطريق في تلك الممارسة الأبواب بحيث يمكن للآخرين أن يتبعونا. ولذلك أشجع بشدة خلفي، وكذلك لجان الجزاءات الأخرى، على أن يحذوا حذونا، لأن ذلك يحسن الشفافية ويجعل انخراط اللجان مع المجلس أكثر جدوى.

كما أود في هذا الصدد الإشارة إلى أنه في نظام الجزاءات على السودان لا يتم نشر سوى التقارير النهائية لفريق الخبراء. ومن أجل

الشفافية، ينبغي إتاحة تحديثات منتصف المدة للجميع أيضا. كما ينبغي النظر على النحو الواجب في نشر تحديثات فصلية. وفيما يتعلق بالشفافية، أود أيضا أن أؤكد على أهمية احترام وفهم القرارات ذات الصلة وقواعد وإجراءات اللجان.

وبعد إجراء مشاورات واستنادا إلى حل المشاكل بطريقة مبتكرة، احترمنا اللوائح بتقديم تقرير الـ ٩٠ يوما وبرنامج عمل فريق الخبراء كتابة حين تعذر تقديم الإحاطات إلى المجلس بسبب القيود الناجمة عن مرض فيروس كورونا.

وكان إسهامنا الثاني الجدير بالملاحظة في اللجنة هو تحديث نظام الجزاءات الحالي قدر الإمكان. فلقد تمكنا من تحديث قائمة الأفراد الخاضعين للجزاءات. وأنا أشجع خلفي على مواصلة تحديث نظام الجزاءات، بالقدر الذي تسمح به الظروف والتطورات.

وكانت ثالث أكبر مساهمة لنا هي بناء الثقة والتعاون بين السودان ولجنة الجزاءات، باعتبار ذلك أولوية. وأعتقد أن نظام الجزاءات سوف يستفيد قطعا من توثيق التعاون بين اللجنة والسودان. لذلك أشجع خلفي بشدة على بناء علاقة قوية مع السودان أيضا. وأحد السبل الممكنة للتمهيد لتقوية تلك العلاقة هو تنظيم زيارة يقوم بها الرئيس. وكنت للأسف قد اضطررت إلى تأجيل زيارتي للسودان مرتين – الأولى بسبب الجائحة، ثم بعد ذلك بسبب التطورات على أرض الواقع. وآمل مخلصا أن يتمكن الرئيس الجديد من زيارة البلد في أقرب وقت ممكن.

وبما أن التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الهيئات الفرعية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى هما أمران حاسمان فقد عملت أيضا على تعزيز الاتصالات مع الهيئات الفرعية الأخرى، وكذلك مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وأود التذكير بأن فريق الخبراء مكلف بموجب القرارات ذات الصلة بأن يقوم، بين جملة أمور، بتقييم الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي تشمل اعتداءات على السكان المدنيين، والعنف الجنسي والجنساني، والانتهاكات والإساءات بحق الأطفال. يجب أن تستمر هذه الخطوات. ولذلك أود أن أحث اللجنة على مواصلة التعاون مع الهيئات الفرعية الأخرى، وكذلك مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

كما أود أن أتطرق إلى المفاهيم الخاطئة بشأن جزاءات الأمم المتحدة. ففي كثير من الأحيان تُطرح سردية عن الكيفية التي تضر بها الجزاءات بتنمية وأمن أبناء البلد المضيف. وفي الواقع، لا يمكن لهذه السرديات أن تكون أبعد من ذلك عن الحقيقة. إذ أن حظر الأسلحة يساعد على منع المزيد من تدفق الأسلحة إلى دارفور. وفي الوقت نفسه، تستهدف الجزاءات الموجهة معاقبة الأفراد المخربين للسلام. إن الجزاءات المفروضة تساعد الأهالي.

أشكر فريق الخبراء المعني بالسودان، الذي كان له دور أساسي في دعم اللجنة. فلا يمكن للمرء أن يبالغ في تقدير قيمة المعلومات التي تقدمها للجان جميع هذه الأفرقة – وهي معلومات يتم جمعها في كثير من الأحيان في ظل أصعب الظروف. إن استقلالية هذه الأفرقة وأمنها وظروف عملها تكتسي أهمية كبيرة.

يتعين على الدول الأعضاء أن تحترم امتيازات وحصانات الخبراء الموفدين في بعثات. ويتعين علي في هذا الصدد أن أتطرق إلى الحالة المتعلقة بأمين المظالم في اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة والأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بهما. يتعين على المجلس أن يعزز مؤسسة أمين المظالم. تعمل إستونيا حاليا على مبادرة لمعالجة المسألتين، ونأمل إحداث تغيير لإظهار دعمنا الكامل للأفرقة وأمين المظالم.

وختاما، كان شرفا كبيرا لي أن أتولى رئاسة كلتا اللجنتين. وقد سعيت إلى تيسير إحراز التقدم حيثما أمكن ذلك، وإلى تحديث نظم الجزاءات قدر الإمكان، وتعزيز الشفافية، وبناء الثقة، وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة. ومن المؤسف أن خلفائي، في الوقت الحالي، لم يعقدوا عزمهم بعد، وآمل أن يتم في المستقبل البت في رئاسة

الهيئات الفرعية في الوقت المناسب، وعلى النحو الذي تطلبه المذكرة الرئاسية S/2016/619، والمذكرة المستكملة S/2010/507. وأود في هذا الصدد تذكير جميع أعضاء المجلس بمسؤوليتهم عن بذل كل جهد ممكن للاتفاق على التعيين في أسرع وقت ممكن.

وفي الختام، أعرب عن امتناني لفرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن وللأمانة العامة على مساعدتهما القيمة. وأود أن أؤكد للرؤساء المقبلين للجان دعمي الكامل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير يورغنسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفير الأدب.

السيد الأدب (تونس): تولت تونس رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو خلال السنتين الماضيتين، وحرصت على التواصل والتعاون مع أعضاء اللجنة، وكذلك مع السيدة روزين سوري – كوليبالي، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، بالإضافة إلى البعثة الدائمة لجمهورية غينيا – بيساو، بخصوص مختلف المسائل المطروحة على اللجنة.

وتميزت الفترة التي ترأست فيها تونس اللجنة بالعديد من التطورات السياسية والأمنية، سواء على المستوى الداخلي في غينيا – بيساو أو على المستوى الإقليمي، وخاصة خلال فترة الانتخابات التي شهدها هذا البلد وما سبقها من توترات سياسية، حيث تم تنظيم الانتخابات الرئاسية في موعدها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في ظروف هادئة بشهادة جلّ المراقبين الدوليين.

ولا يفوتني هنا أن أثمن جهود مختلف الأطراف المعنية، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، في المساعدة على حسن سير هذا الاستحقاق.

كما أود الإشادة بالمساعي التي بذلتها كافة الأطراف المعنية لتجاوز الأزمة التي تلت إعلان النتائج في الانتخابات عبر الوسائل القانونية والقضائية. وأثمن الدور الهام الذي أدته كافة الأطراف في غينيا – بيساو باتجاه تغليب المصلحة الوطنية العليا والالتزام بالتهدئة وتجنب كل ما من شأنه دفع الأمور نحو التصعيد.

خلال فترة رئاسة تونس لهذه اللجنة، تناول مجلس الأمن يومي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠ (انظر S/PV.8724) و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠ (انظر S/PV.8754) الوضع في غينيا – بيساو. واستمع إلى إحاطة قدمتها السيدة روزين سوري – كوليبالي، الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

لقد كان لجائحة كوفيد-١٩ بالغ الأثر على سير عمل اللجنة، حيث لم يكن من الممكن إنجاز زيارة ميدانية إلى غينيا – بيساو، ,وهي زيارة كان بالإمكان أن يكون لها الأثر الإيجابي على سير عمل اللجنة وفي التعامل مع الأوضاع في هذا البلد، وخاصة من خلال التعرف عن كثب وبصفة مباشرة على واقع الأوضاع هناك.

وتم يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وبصفة استثنائية، عقد جلسة عبر تقنية الفيديو استمع فيها أعضاء اللجنة إلى إحاطة قدمتها السيدة روزين سوري – كوليبالي بشأن التقدم المحرز في إطار مسار إحلال الاستقرار والعودة إلى النظام الدستوري في غينيا – بيساو.

لقد شهدت فترة رئاسة تونس للجنة التصويت بالإجماع في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠ (انظر S/PV.8736) على مشروع القرار ٢٥١٢ (٢٠٢٠)، الذي قدمته النيجر بوصفها القائمة على الصياغة، والقاضي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وهو التاريخ الذي تم تحديده لإغلاق المكتب بصفة نهائية.

وساهمت تونس، إلى جانب الدول الأعضاء في اللجنة، ومن منطلق رئاستها للجنة، في تقريب وجهات النظر بخصوص مختلف

بنود القرار، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الجزاءات المفروضة على غينيا – بيساو. حيث أكدت تونس على ضرورة مواصلة التشاور والتنسيق بخصوص موضوع الجزاءات سواء داخل لجنة الجزاءات أو مع مكتب الأمم المتحدة ومختلف الأطراف المعنية وفقاً لتطورات الأوضاع وتقدم مسار الاستقرار السياسي والإصلاح في هذا البلد.

ومن هذا المنطلق، فإن تونس تأمل في أن يتوصل المجلس إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة باتجاه رفع هذه الجزاءات بالتوازي مع التطورات الميدانية في هذا البلد وترسّخ تقدم مسارات الإصلاح والتنمية المستدامة، وبما يعزز السلم والأمن في غينيا – بيساو بصفة خاصة وفي المنطقة بصفة عامة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص الشكر لمكتب الشؤون القانونية وإدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة على ما قدماه من دعم ومساندة خلال رئاسة تونس للجنة. وأخص هنا بالذكر السيد مانويل بريسان، الذي تميز بالمهنية وكان دوماً على أتم الاستعداد لتقديم الدعم والتعاون. كما أتمنى النجاح لمن سيخلفني في هذه المهمة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير الأدب على إحاطته.

وأدلي الآن ببيان بصفتي رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد تشرفتُ، خلال العامين الماضيين، برئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطركم بعض الأفكار عن دوري كرئيس لهاتين اللجنتين، فضلاً عن العمل المنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

في بداية ولايتي، وبدعم من الأمانة العامة، أعد برنامج عمل داخلي لكل لجنة، تضمَّن أفكارنا من أجل الاجتماعات المحتملة وأهدافنا لكل اجتماع والنقاط الرئيسية ذات الاهتمام. وللأسف، وكما نعلم جميعاً، فإن تفشي جائحة كورونا في آذار/مارس ٢٠٢٠ أعاق تنفيذ خطط العمل تلك، على الأقل كما توخيناها أصلاً. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بجهود الأمانة العامة لوضع حلول تكنولوجية لكفالة استمرارية عملنا. وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها الجائحة، تمكنت كلتا اللجنتين من إجراء مداولات مثمرة مع مختلف الأطراف المعنية.

فعلى سبيل المثال، ناقشت اللجنة المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية أنشطة الجماعات المسلحة ورصد حظر الأسلحة وإدارة الأسلحة والذخائر مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتركز العمل أيضاً على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وممثل عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وبالمثل، تبادلت اللجنة المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى الآراء مع فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن مسألة الاتجار بالأسلحة.

وعقدت اللجنتان أيضاً اجتماعات، مشتركة في بعض الأحيان، مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وقدمت الممثلتان الخاصتان إلى اللجنتين معلومات مفيدة، بما في ذلك أسماء الأشخاص الذين سيُنظر في تعيينهم. وآمل أن يواصل خلَفي عقد هذه الاجتماعات مع الممثلتين الخاصتين للأمين العام على أساس منتظم. وأود أيضاً أن أشجّع لجنتي القرارين ١٥٣٣ و ٢١٢٧ على فرض الجزاءات على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، من أجل مساعدة جمهورية أفريقيا

الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية على مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة.

وأخيراً، عقدت لجنتا القرارين ١٥٣٣ و ٢١٢٧ اجتماعات مع دول المنطقة لمناقشة التقارير المقدمة في منتصف المدة والتقارير النهائية لفريق الخبراء التابع لكل منهما. وأتاحت تلك الاجتماعات الفرصة لممثلي دول المنطقة لإحالة المعلومات ذات الصلة إلى اللجنتين ومعالجة شواغلهما بشأن تقارير الخبراء. وأعتقد أن تلك الاجتماعات مع دول المنطقة ينبغي أن تستمر، لأنها تتيح فرصة للجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على أساس منتظم، وكذلك الاستماع إلى أفكارها بشأن تنفيذ نظم الجزاءات، وكيف يمكن للدول المعنية أن تسهم في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأتيحت لي الفرصة، مع أعضاء اللجنة، لزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التحديات اللوجستية والصحية المرتبطة بالعديد من الرحلات إلى المنطقة، وهذه القيود تمنعنا أيضا من زيارة رواندا وأوغندا، على نحو ما كان مقررا في الأصل. ولذلك يحدوني الأمل في أن يتمكن خليفتي من زيارة كل من البلدين ودول المنطقة في المستقبل القريب.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الشخصية.

أولا، إنني مقتنع بأهمية استخدام الجزاءات المحددة الأهداف لاستهداف أفراد وكيانات بعينها، بما في ذلك الجماعات المسلحة، التي تهدد أعمالها السلام والأمن. فالجزاءات يمكن أن تساعد على عزل المفسدين المتورطين في الاتجار بالأسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والاعتداءات على حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني.

ثانيا، أعتقد أن زيارات الرئيس ضرورية لأنها تتيح للجان الحصول على معلومات مباشرة عن تنفيذ تدابير الجزاءات والتفاعل شخصيا مع مجموعة كبيرة من الجهات المعنية، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون على أعلى مستوى، ومنظمات المجتمع المدني، والسلك الدبلوماسي. كما تتيح لنا الزيارات الفرصة للاستماع إلى الآراء الوطنية والمحلية فيما يتعلق بأثر الجزاءات، وهي فرصة لمضيفينا لسماع رسائل اللجنة.

ثالثا، فيما يتعلق بأهمية زيادة الوعي والشفافية، فقد لاحظت، في سياق مشاركاتي المختلفة، استمرار عدم فهم طبيعة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة والغرض منها وإطارها الأوسع نطاقا. وهذا ينطبق على نظامي الجزاءات في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ذلك الصدد، سعيت في تفاعلاتي واجتماعاتي، ولا سيما في الإحاطات التي قدمتها اللجنة إلى دول المنطقة، إلى توضيح سوء الفهم بشأن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على البلدين، والتأكيد على أن المجلس يعتمد الحظر على الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر للمساعدة على تعزيز السلام والأمن في المنطقة. ولم يكن سوء الفهم هذا أكثر وضوحا مما كان عليه خلال زيارتي الأخيرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهد لتعريف السكان بأهداف آلية الجزاءات، ربما عن طريق إذاعة الأمم المتحدة في البلدان المعنية.

رابعا، من الضروري أن يكون هناك تعاون إقليمي. ففي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال، كان هدفي الرئيسي هو مواصلة تعزيز مشاركة اللجنة مع دول المنطقة، حيث إنني أعتقد اعتقادا قويا أنه لا يمكن لتلك البلدان أن تتصدى للتهديدات الإقليمية بطريقة شاملة وتعاونية إلا بالتعاون مع دول المنطقة. والجهود الإقليمية ضرورية لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود، فضلا عن الموارد الطبيعية، ولمنع انتقال المقاتلين بين الدول المجاورة.

خامسا، إن العمل الذي تقوم به أفرقة خبراء الأمم المتحدة أساسي لضمان تنفيذ تدابير الجزاءات، ويجب الحفاظ على استقلالها. فالخبراء هم حقا عيون لجان الجزاءات وآذانها ويعملون بلا كلل لمساعدة

السلطات الوطنية ودول المنطقة على تنفيذ تدابير الجزاءات. وهذا التعاون ضروري لعمل اللجان. وفي هذا الصدد، أرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا لجنة القرار ١٥٣٣ بالموافقة على القائمة المقترحة لأعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد أكثر من أربعة أشهر من الجمود. ويحدوني الأمل في أن يتوصل أعضاء لجنة القرار ٢١٢٧ إلى قرار مماثل فيما يتعلق بفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي لم يبت فيه بعد منذ ١٧ آب/أغسطس. وأدعو اللجنة إلى الموافقة على القائمة على وجه السرعة حتى يتسنى لفريق الخبراء أن يبدأ ولايته بموجب القرار ٢٥٨٨ (٢٠٢١).

وفيما يتعلق بمسائل محددة، أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى حظر الأسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي لا يزال مسألة حساسة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد أن اللجنة ما برحت تعمل دائما مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وقد تصرفت بسرعة بشأن الموافقة على جميع طلبات الإعفاء والإخطارات. كما أود أن أدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ المعايير التي حددها المجلس في البيان الرئاسي S/PRST/2019/3 بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وأشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في استيفاء تلك المعايير.

في العام الماضي، تابع المجتمع الدولي بقلق بالغ النكسة التي تعرض لها تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى عندما هدد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير بتقويض عملية السلام والعملية السياسية في البلد، ولا سيما بمهاجمة العاصمة بانغي.

وأود أن أذكر بأن المادة ٣٥ من الاتفاق السياسي تشير إلى إمكانية فرض جزاءات على المخالفين. وينبغي لمجلس الأمن ولجنة الجزاءات التابعة المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى أن يواصلا العمل بحزم دعما لاتفاق السلام وأن يفرضا عقوبات على الكيانات أو الأفراد الآخرين الذين يواصلون انتهاك الاتفاق عمدا. والواقع أن أحد أهداف النيجر في انتخابها عضوا في مجلس الأمن وفي رئاسة اللجنتين يتمثل في ضمان أن تكون الجزاءات المفروضة على البلدان الخاضعة لمسؤوليتها عادلة قدر الإمكان. وانبثاقا من هذه القناعة، أعتقد أن مصطلح ”لجنة الجزاءات“ ربما لا يكون الأنسب، لأنه لا يجسد حقيقة دور المجلس في رصد التدابير التي تشكل النظام. وأقترح، كجزء من الأفكار المستقبلية، النظر في إعادة تسمية هذه اللجان إلى شيء أكثر ملاءمة لا يبدو وكأنه إكراه أو قمع.

وختاما، أود أن أعرب عن خالص امتناني وشكري لجميع من دعمونا وعملوا معنا أثناء تنفيذ ولايتنا، ولا سيما زملائنا أعضاء اللجنة في نيويورك الذين انضموا إلي أثناء زيارتي لجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الخبراء والزملاء في الأمانة العامة على مهنيتهم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسفير فام.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السفير دينه كوي دانغ، الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١. ويركز هذا البيان على النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بعمل اللجنة على مدى العامين الماضيين، فقد عدل المكتب أساليب عمله في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا. وعلى الرغم من التحديات المتصلة بهذه الجائحة، عقدت اللجنة ١١ اجتماعا، وأصدرت ٨٥ بلاغا، ووافقت على ١٠ طلبات إعفاء، وأصدرت بيانين صحفيين. وفي حزيران/يونيه، كانت لجنة القرار ٢٢٠٦ أول هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن تعود إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت اللجنة زيارة إلى جنوب السودان، وكانت هذه أول زيارة للجنة منذ عامين، وكذلك منذ إنشاء

الحكومة الانتقالية في شباط/فبراير ٢٠٢٠. وجاءت الزيارة في لحظة هامة يستعد فيها مجلس الأمن لاستعراض تدابير حظر الأسلحة في أيار/مايو من العام المقبل. وأتاحت فرصة للجنة للاطلاع على آخر المستجدات بشأن الحالة في الميدان في البلد، وتنفيذ الاتفاق الذي أعيد تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، والتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الرئيسية.

ومما شجع الرئيس على وجه الخصوص ما أبدته حكومة جنوب السودان من استعداد للتصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها البلد والتزامها بدفع العملية الانتقالية قدما ونهجها الجديد في تعزيز الحوار مع الشركاء الدوليين واستيفاء المعايير.

ثانيا، التزم رئيس اللجنة خلال فترة ولايته باستكشاف سبل جديدة لدعم جنوب السودان في تحقيق التقدم نحو الوفاء بشروط رفع الجزاءات، مع القيام بأعمال اللجنة بطريقة شفافة وموضوعية ومسؤولة.

وتعزيزا للتعاون بين جنوب السودان والبلدان الإقليمية واللجنة، كان فريق الخبراء أولوية عليا بالنسبة لفييت نام. وأجرى الرئيس مشاورات نشطة مع أعضاء اللجنة وجنوب السودان وأعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن المبادرات الجديدة الرامية إلى زيادة تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بشأن جنوب السودان. وقد شارك جنوب السودان ودول المنطقة في أربعة اجتماعات من أصل أحد عشر اجتماعا للجنة.

وبالإضافة إلى ذلك، عقد الرئيس عدة اجتماعات غير رسمية مع ممثلي جنوب السودان والبلدان المجاورة والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتبادل الخبرات وزيادة التفاهم المتبادل بشأن الجوانب ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، وبدعم من جميع أعضاء اللجنة، تم منح جميع طلبات الإعفاء العشرة في العامين الماضيين لدعم تنفيذ الاتفاق المنشط. وإلى جانب التقدم المحرز في جنوب السودان، أسفر ذلك عن وضع معايير رئيسية لاستعراض تدابير حظر الأسلحة، بغية رفعها عند استيفاء الشروط.

ثالثا، كانت فييت نام مقتنعة طوال فترة عملها في اللجنة بأن التعاون والحوار بين اللجنة وأصحاب المصلحة المعنيين سيظلان حاسمين في ضمان فعالية عمل اللجنة. وفي هذا الصدد، تأمل فييت نام أن تواصل اللجنة دعم جنوب السودان وبلدان المنطقة في تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة وتقديم المساعدة لسلطات جنوب السودان في تنفيذها للمعايير الرئيسية والإبلاغ عنها والمساعدة في التصدي لأي تحديات ذات صلة. كما تود فييت نام أن تقوم اللجنة بزيارات أخرى في المستقبل، ليس إلى جنوب السودان فحسب، بل أيضا إلى بلدان المنطقة.

وأخيرا، نود أن نعرب عن خالص امتناننا لأعضاء اللجنة وجنوب السودان والبلدان الإقليمية على مشاركتهم النشطة في أعمال اللجنة برئاسة فييت نام. ونشكر الأمانة العامة، ولا سيما فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، على مساعدتهما القيمة في العمل اليومي للرئيس.

ونود أن نشيد بالرؤساء الآخرين المنتهية ولايتهم وأفرقتهم على جهودهم خلال العامين الماضيين وأن نتمنى للرؤساء القادمين كل النجاح.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السفير فام على إحاطته.

وبالنيابة عن مجلس الأمن، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للرؤساء المنتهية ولايتهم على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة باسم المجلس، وأتمنى كل النجاح لخلفائهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.